مجموعة البنك الدولي

baseera بصيرة
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

الصورة الذهنية للمصريين حول حقوق المرأة

د. حنان جرجس
نائب الرئيس التنفيذى لمركز بصيرة

مايو 2019

Funded by
UK Government

2030 استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY

١- مقدمة

أظهرت الدراسات الأكاديمية المختلفة أن أي نمط للتنمية البشرية يجب أن يشمل المرأة من أجل زيادة القدرة على التنمية البشرية وضمان توفير حقوق متساوية للمرأة والرجل[١].

ويتناول دستور مصر ٢٠١٤ قضايا المرأة على نحو شامل أكثر مما سبق، ولأول مرة تستخدم الديباجة صيغة تراعي الفوارق بين الجنسين. كما يضم الدستور أكثر من ٢٠ مادة تنص على حقوق المرأة من أجل ضمان توفير فرص متكافئة ومنع التمييز ضدها وحمايتها ضد كافة أشكال العنف وضمان تمكينها وتوفير الرعاية لها في مختلف مراحل حياتها. وتحديداً المادة ١١ تؤكد على حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. كما أكدت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية على أهمية تنفيذ هذه الحقوق، وترجمة الاستراتيجية هذه الالتزامات إلى أهداف كمية يتم تحقيقها عام ٢٠٣٠.

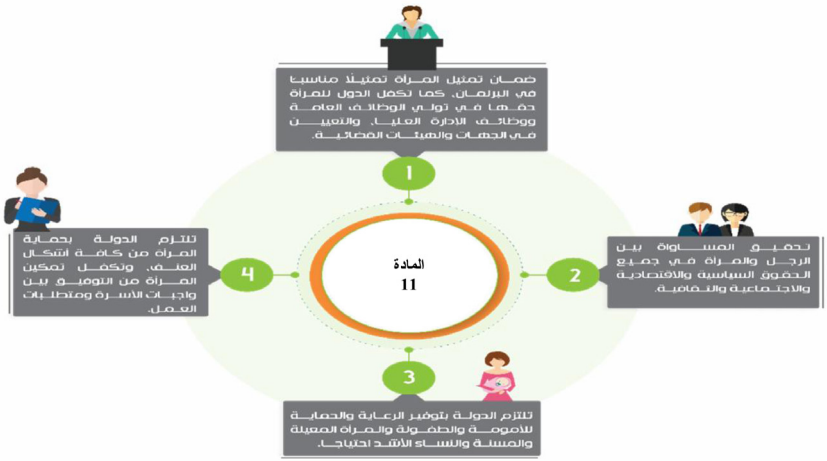

[١] ج. رابد. ت. شمس (2013). النوع الجنساني والتنمية البشرية العالمية عبر الأجيال المتعددة. صحيفة "سوسيولوجي كومباس". 7(8)، 612-629. doi: 10.1111/soc4.12060

وبعد مضي مئة عام على مشاركة المرأة لأول مرة في الحياة العامة، تظهر مؤشرات مصر للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة تحسناً كبيراً في ممارسة المرأة لحقوقها الاقتصادية ونتائج هذه الممارسة.

ويبرز التحديث الأخير لمرصد المرأة المصرية بعض التطورات التي حدثت على مدار السنوات الخمس الماضية في مجال مشاركة المرأة الاقتصادية والعمل والشمول المالي ومشاركتها السياسية، لكن ما زالت مشاركة المرأة محدودة ويتطلب إحراز مزيد من التقدم التوصل إلى توافق مجتمعي بشأن حقوق المرأة وأهمية دعمها للحصول على حقوقها وممارستها.

وتسعى هذه الورقة إلى التعرف على الصورة الذهنية للمصريين حول حقوق المرأة الاقتصادية، بما فيها الحق في العمل والحق في إنشاء مشروعات خاصة والحق في اتخاذ قرارات بشأن استخدام الدخل والحق في أن يكون لديها حساب بنكي وحقوقها في الميراث.

٢- المنهجية

أجرى مركز بصيرة استطلاعاً للرأي لقياس الصورة الذهنية للمصريين حول حقوق المرأة في الفترة من ٢٤-٢٩ أكتوبر ٢٠١٨ على عينة عشوائية حجمها ١٥١٥ مواطناً في العمر ١٨ سنة فأعلى، وقد تم الوصول للمستجيبين من خلال هواتفهم الأرضية والمحمولة. وقد تم ترجيح البيانات لتمثيل توزيع السكان حسب منطقة السكن والنوع ومستوى التعليم. وتخضع كافة التقديرات الواردة في هذه الورقة لهامش خطأ أقل من ٣٪.

٣- النتائج الرئيسية

يعتقد عموماً حوالي نصف المصريين أن المرأة المصرية تحصل على حقوقها وتمارسها، في حين يرى ١٨٪ أن المرأة تحصل على بعض من حقوقها ويرى ٣١٪ أن المرأة لا تحصل على حقوقها. وتعرض الأقسام التالية آراء المستجيبين ونظرتهم حول حصول على المرأة على عدد من الحقوق.

٣-١ الصورة الذهنية حول حق المرأة في العمل

يرى ٥٩٪ من المصريين أن المرأة لها حق في العمل، في حين يرى ٣٢٪ أن المرأة ليس لها الحق في العمل و٩٪ لم يستطيعوا التحديد. وتبلغ نسبة الذين يرون أن المرأة لها حق في العمل ٦٢٪ بين الذكور مقابل ٥٥٪ بين الإناث. ولم تختلف نسبة الذين يرون أن المرأة ليس لها حق في العمل بين الذكور والإناث في حين أن نسبة الأشخاص الذين لم يحددوا رأيهم بلغت ٧٪ للذكور و١٢٪ للإناث. وانخفضت نسبة الذين يعتقدون أن المرأة لها حق في العمل من ٦٢٪ بين الشباب أقل من ٣٠ سنة إلى ٥٥٪ بين المواطنين فوق ٥٠ سنة.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الذين يرون أن المرأة لها الحق في العمل، أوضح ٣٧٪ ممن يرون أن المرأة لها الحق في العمل أن المرأة لا يجب أن تعمل إذا كان لديها أبناء يحتاجون إلى وجودها معهم وأشار ١٢٪ منهم إلى أن المرأة لا يجب أن تعمل إذا لم تكن في حاجة إلى المال. وتدل تلك النتائج على أن الصراع بين البيت والعمل مازال مستمراً.

الشكل (١): الصورة الذهنية حول حق المرأة في العمل

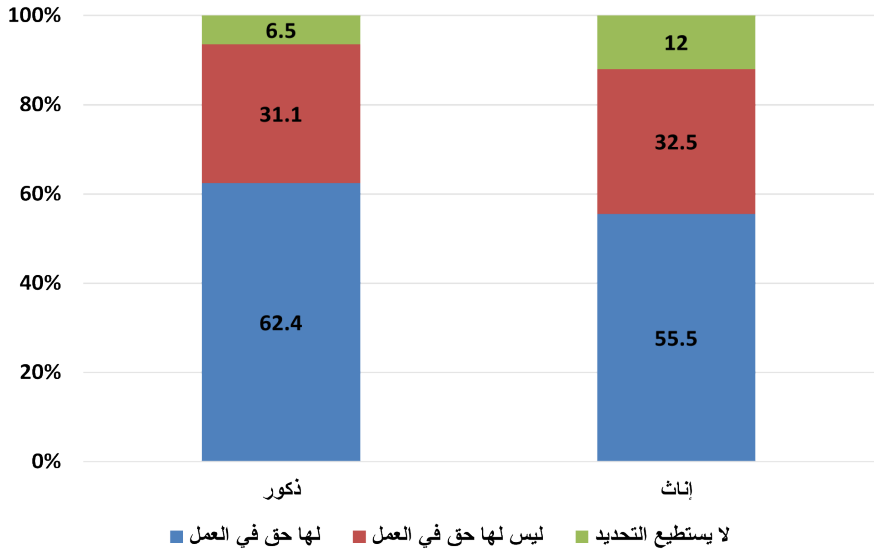

وعند سؤالهم عن تصرف الأب إذا طلب من ابنته غير المتزوجة التي تعمل أن تترك العمل ولكنها رفضت، أفاد ٣٦٪ أن الأب يجب أن يسمح لابنته بالعمل في حين أفاد ٣٦٪ آخرين أن الأب يجب أن يجبر ابنته على ترك العمل واقترح ١٨٪ حلولاً أخرى منها مناقشة الأمر مع الابنة حتى يتوصلا إلى اتفاق أو أن يقوم الأب بطرد الابنة من المنزل. ولم تحدد النسبة المتبقية رأيها.

وبسؤالهم عن تصرف الزوج الذي تعمل زوجته حين يطلب منها ترك العمل ولكنها ترفض، أفاد ٢٢٪ فقط من المستفيدين أن الزوج يجب أن يسمح لزوجته بالعمل، في حين رأى ٢٩٪ أن الزوج يجب أن يجبر زوجته على ترك العمل و١٤٪ اقترحوا أن يقوم الزوج بتطليق الزوجة و٢٥٪ قدموا حلولاً أخرى.

وهناك ٧٪ فقط من المصريين يوافقون على عمل الزوجة وقيام زوجها بالاهتمام بالمنزل والأطفال في حال حصولها على وظيفة بمرتب أعلى من مرتب الزوج.

ومن ناحية أخرى، يعتقد ٥١٪ من المصريين أن المرأة لها الحق في رفض العمل إذا كانت لا ترغب في العمل حتى إذا كانت أسرتها في حاجة إلى عملها. وتنخفض هذه النسبة من ٦٠٪ بين الذكور إلى ٤١٪ بين الإناث.

ويعتقد غالبية المصريين (٨٨٪) أن المرأة لها الحق في اختيار مكان عملها ولكن بعد موافقة زوجها أولاً، في حين يرى ٥٪ أن المرأة ليس لها الحق في اختيار مكان عملها ويرى ٦٪ أن المرأة لها الحق في ذلك حتى في حالة رفض زوجها.

٣-٢ الصورة الذهنية حول حق المرأة في تحديد أوجه إنفاق دخلها

يرى ثلثا المصريين أن الزوجة لها الحق في اختيار أوجه إنفاق دخلها، في حين يرى ٢٤٪ أن الزوج والزوجة يجب أن يتشاركا معاً في الأمر ويرى ١١٪ أن الزوج هو من يقرر كيفية إنفاق دخل زوجته. وتبلغ نسبة الذين يعتقدون أن الزوجة لها الحق في تحديد كيفية إنفاق دخلها ٦٠٪ بين الذكور وترتفع إلى ٦٨٪ بين الإناث، كما ترتفع النسبة من ٥٨٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط إلى ٧٠٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي. وهناك ٢٣٪ من المصريين يعتقدون أن الزوجة هي التي تقرر أوجه إنفاق دخل زوجها و٣٧٪ يعتقدون أن الزوج والزوجة يجب أن يتشاركا معاً في تحديد أوجه إنفاق دخل الزوج.

ويرى غالبية المصريين (٧٩٪) أن الزوجة يجب أن تخبر زوجها بجميع المصادر التي تحصل منها على الدخل، وتنخفض هذه النسبة من ٨٩٪ بين الذكور وإلى ٦٩٪ بين الإناث.

وبسؤال المستجيبين عن حق الزوجة في ادخار جزء من راتبها أو راتبها كله حتى إذا كان ذلك يؤثر سلباً على مستوى معيشة الأسرة، اتضح أن ٨٪ فقط من المصريين يقبلون أن تدخر الزوجة راتبها أو تنفقه لتلبية احتياجاتها، ويوافق أكثر من الثلث بقليل أن تدخر الزوجة جزءاً من راتبها أو تنفقه لتلبية احتياجاتها، في حين يرفض ٥١٪ أن تدخر الزوجة أي مبلغ من رواتبها إذا كان ذلك يؤثر بالسلب على مستوى معيشة الأسرة. وتبلغ نسبة الرافضين ٤٩٪ بين الذكور و٥٣٪ بين الإناث.

٣-٣ الصورة الذهنية حول الشمول المالي للمرأة

يرى غالبية المصريين (٩٤٪) أن المرأة لها الحق في أن يكون لديها حساب بنكي خاص بها، ولم تختلف النسبة بين الذكور والإناث. ويرى ثلثا المستجيبين أن الزوجة يجب أن تخبر زوجها بقيمة المبلغ الذي تدخره في حسابها البنكي، وتنخفض هذه النسبة من ٧٤٪ بين الذكور إلى ٦٠٪ بين الإناث. كما تنخفض هذه النسبة مع ارتفاع مستوى التعليم من ٧٤٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط إلى ٥٢٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي. وتوضح النتائج أن المصريين أقل تحفظاً فيما يتعلق بحق الزوجة في سحب الأموال من حسابها البنكي بدون إخبار زوجها إذ لاقى هذا الأمر القبول من ٥٨٪ والرفض من ٤١٪، وتزيد نسبة المؤيدين للأمر بين الإناث عنها بين الذكور (٦٣٪ مقابل ٥٣٪ على الترتيب).

شكل (٢): الصورة الذهنية حول الشمول المالي للمرأة

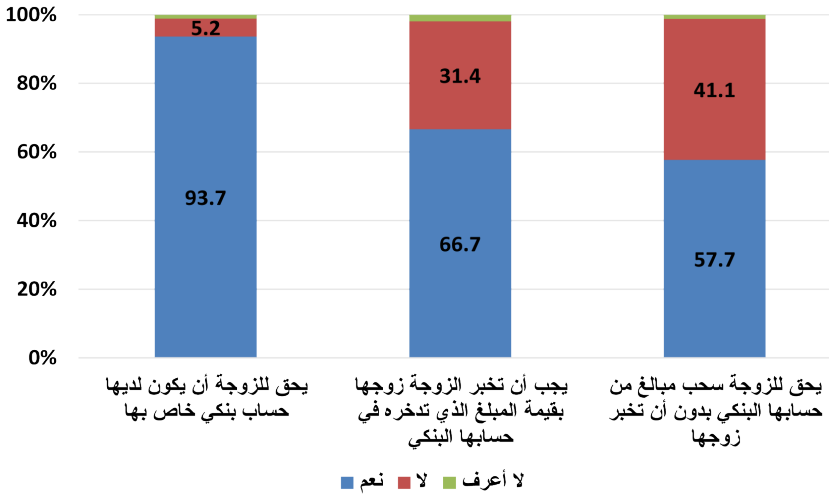

٣-٤ الصورة الذهنية حول حق المرأة في الحصول على الميراث

يرى تقريباً جميع المصريين (٩٧٪) أن المرأة لها الحق في الحصول على ميراثها وفقاً للقانون. وبالرغم من ذلك يرى ١٩٪ أن ميراث المرأة إذا كان أرضاً زراعية يجب أن تتنازل المرأة عن الأرض لعائلتها مقابل تعويض مالي، ويعتقد ٧٦٪ أن المرأة يجب أن تحصل على الأرض و٥٪ لم يستطيعوا التحديد. ولم تختلف نسبة من يرون أن المرأة يجب أن تتنازل عن الأرض مقابل تعويض مالي بين الذكور والإناث في حين أنها ترتفع من ١٢٪ في الوجه البحري إلى ٢٤٪ في المحافظات الحضرية و٢٥٪ في الوجه القبلي.

٣-٥ الالتزامـات الماليـة للزواج

تـم طـرح مجموعـة مـن الأسـئلة الافتراضيـة عـلى المسـتجيبين لقيـاس معتقداتهـم فيـما يتعلـق بالالتزامـات الماليـة للـزواج مثـل المهـر والشـبكة وقائمـة المنقـولات الزوجيـة[٢] والمؤخـر والنفقـة. وسـئل المسـتجيبون إذا كان لديهـم ابنـة هـل يقبلـون تزويجهـا بـدون مهـر وشـبكة وقائمـة منقـولات ومؤخـر، وأن تتنـازل الابنـة عـن نفقتهـا في حالـة الطـلاق.

وأوضحـت الإجابـات أن تقريبـاً نصـف المصريـين يقبلـون أن تتـزوج بناتهـم بـدون مهـر، بنسـبة متسـاوية تقريبـاً للذكـور والإنـاث في حـين ترتفـع النسـبة مـن ٣٥٪ بـين الحاصلـين عـلى تعليـم أقـل مـن المتوسـط إلى ٦٥٪ بـين الحاصلـين عـلى تعليـم جامعـي. وتـم ملاحظـة نفـس النمـط في الإجابـات حـين تـم سـؤال المسـتجيبين عـن الشـبكة.

ومـن ناحيـة أخـرى وافـق ١٦٪ فقـط أن تتـزوج بناتهـم بـدون كتابـة قائمـة المنقـولات ووافـق ١٧٪ أن تتـزوج بناتهـم بـدون كتابـة مؤخـر ووافـق حـوالي ٢٦٪ أن تتنـازل بناتهـم عـن النفقـة في حالـة الطـلاق.

وتشـير هـذه النتائـج إلى أن المصريـين يرغبـون في تسـهيل الـزواج ويحاولـون قـدر المسـتطاع تبسـيط متطلبـات الـزواج ولكنهـم في الوقـت نفسـه يرغبـون في ضـمان حيـاة كريمـة لبناتهـم في حالـة الطـلاق كـما أوضـح المسـتجيبين.

[٢] قائمة المنقولات الزوجية هي مستند تقوم أسرة الزوجة بكتابته لتسجيل كافة الأثاث والأجهزة التي قامت الزوجة أو أسرتها بشرائها ويقوم الزوج بالتوقيع عليه كإيصال أمانة. وفي حال قيام الزوج بتبديد أي من محتويات القائمة يمكن أن تتخذ الزوجة إجراءات قانونية ضده.

٤- التوصيات والسياسات المقترحة

ترى نسبة غير قليلة من النساء أن عمل المرأة لا يندرج ضمن حقوقها، وكثير من المستجيبين الذين يعتبرن العمل حقاً من حقوق المرأة يربطون العمل بالحاجة إلى المال ويتحيزون لدور المرأة في بيتها. ومن المثير للدهشة أن النساء أكثر تحفظاً من الرجال فيما يتعلق بعمل المرأة. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تغيير قيم المصريين تغييراً جذرياً لضمان إدراج العمل ضمن حقوق المرأة ووضعه بين أولويات مصر لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

- إبراز المكاسب الاقتصادية لمشاركة المرأة في القوى العاملة والنشاط الاقتصادي.
- تعزيز الدور المتساوي والمشاركة في تربية الأبناء. يمكن أن يلعب الإعلام والتعليم والقيادات الدينية دوراً رئيسياً في تغيير هذه القيم.

يعد التوسع في الشمول المالي للمرأة واحداً من الأهداف الرئيسية التي تسعى مصر إلى تحقيقها، ومن الواضح أن المصريين يدعمون هذا الهدف ولكنهم في الوقت نفسه يفرضون قيوداً على تعاملات المرأة البنكية. وتطالب المرأة بقدر من الحرية أكبر مما يتيحه لها الرجل في هذا السياق. إن الشمول المالي للمرأة يعني أيضاً منحها الحرية لادخار الأموال وسحبها بشكل منفصل عن زوجها وهو ما يتطلب زيادة معرفة النساء بالتدابير التي تتخذها البنوك لحماية سرية حسابات العملاء لديها. ولمعالجة هذا التحدي يقترح تبني الإجراءات التالية:

- أن تعمل البنوك على زيادة وتبسيط رسائلها للعملاء المحتلمين وإطلاع الجمهور العام على التدابير الخاصة بسرية الحسابات وحمايتها وتقديم مزيد من المنتجات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.
- طرح مبادرات توعية للرجال والنساء لتعزيز الحقوق المالية والحرية المالية للمرأة.

على الرغم من القيم الإيجابية التي أظهرها المستجيبون بشأن السماح للمرأة بالحصول على ميراثها من الأراضي الزراعية، تؤكد لنا بيانات المحاكم والحالات المبلغ عنها بشأن عدم السماح للمرأة بالحصول على ميراثها من الأراضي خاصةً في الوجه القبلي أن هذه القيم الإيجابية ليست هي التي توجه قرارات العائلات بشأن إعطاء المرأة ميراثها. وقد يكون الخوف من فقدان العائلات التي تعطي المرأة ميراثها من الأراضي للاحترام في المجتمع أحد العوامل التي تحول دون تحسين الوضع. ويجب إجراء المزيد من الأبحاث الكيفية لفهم هذا التناقض بشكل أعمق.